الاعلام في العالم العربي وقدرته على التواصل مع الآخر. غير العربي:

اعلام عربي بوجه غربي وراءه مال البترودولار.. وجيش جرار من «عرب الخدمة» تكفل بتنفيذ الخطة

نواجه حتمية تاريخية اسمها الغرب.. وتعدد غربي ينعكسان على صورتنا التي توفق وتنتقي وتلفق

أحمد المديني*

■ يطرح× محور هذه الندوة منذ البداية في عنوانه الكبير ملفوظات مطبوعة بالتعميم والتجريد حدا معينا في آن، وليس ذلك معيبا فأي محور تغلب عليه عادة هاتان الصفتان، تسمحان، من باب المفارقة ببقائه منفتحا على القراءة والمقاربة والتأويل. بيد أن محورنا هذا بالصياغة الموضوع بها، كأنه ينزع ليضعنا مباشرة في قلب اشكالية تساؤلاتها واواليتها وقبل ذلك معاني أدواتها الاصطلاحية مضمرة، سنستحضرها نحن المتلقين والمتحاورين لدى العرض والتحليل والجدل، لنخلص مباشرة بعد الفهم الى، لا أقول الحكم، ولكن ضبط التصور المكن، القابل لجعلنا نخرج اما بتقويمات، أو بما يسمح بفتح منفذ في الأفق المغلق.

أولى خطوة ان نحن قبلنا بهذا الطرح في كليته أن نبدأ ببناء، قل اعادة بناء الموضوع بالملفوظات المعطاة منه سلفا، ما يستدعي منهجيا تفكيكه بغية الحصول في الأخير على التركيب الممكن الذي يؤدي في نظرنا لتأهيل بنيتين: أولى نظرية أو السياق النظري للقضية باصطلاحيتها ومرجعياتها، والثانية عملية واقعية، بناء على التفاعل الحي بين الأطراف. ولا شك أن أي موضوع يبنى باللغة ـ أوليست أداة التواصل الأولى ـ وعندما يصبح تيمة يتعين بالمصطلح. المصطلح في أبسط تعريف له كلمة جامعة تتأسس على الفهم والتداول المشترك داخل حقل معين. هذا التعريف الذي يولد ضمن دائرة صغيرة ـ حلقة فكرية/ ايديولوجية، أو دائرة أكاديمية ـ في البداية ما يلبث أن يتوسع ويتمدد كلما أتيحت له المؤهلات الناجعة في مجاله، فمصطلح اعلام، مثلا، يحتاج سلفا وبداهة الى ما يعلم به، وثانيا الى متلق مدرب له، وثالثا، ربما الأهم، الى القدرة ـ وهي غير الكفاءة المهنية ولا حتى الخلقية ـ التي تتوفر بمناخ حرية التعبير. وكذلك الشأن بالنسبة للتسميات الأخرى التي يتكون منها الموضوع، رغم افتراض وجود اقتناعات متقاربة هي شرط اللقاء للافتراق المنتج للاشكاليات الخلاقة.

لنبدأ، اذن، بعزل كل مصطلح على حدة قصد معرفة موقعه في بنية التفكيك التي نرغب في أن تقودنا الى بنية التركيب، وأول هذه: اعلام. تبدو أو تُتخذ كلمة جامعة لكل وسائل وواجهات وحمولات نقل الخبر، والرأي الدائر في فلك الخبر، المتحرك بدوره في محيط أصبح فيه للاخبار وسياقاته موقع في المجتمع، وأضحى أداة من أدوات تدبير شؤونه وصنع الرأي العام فيه، بالتعبير الجاري.

واذا كانت الوسائل اياها بسيطة ومحدودة في الماضي، مختصرة في المقروء والسمعي البصري، فقد تجاوزتها حاضرا بكثير في ما نعرف عن التطور القياسي للتكنولوجيا الاعلامية، الشيء الذي يجعل الاسم في الحقيقة قاصرا عن شمول المجالات والاختصاصات التي ينصرف اليها عامل التطور، ويكاد ينحصر في واحد من مستوياته. وهو بلا شك بُعد جديد، ونسبي، رهنٌ بمستوى التطور في بلد معين، وبمدى الثقافة السائدة وبنياتها في علاقتها كما تكيفها بتأثير الأدوات المستحدثة وما تخلقه من أنواع وأشكال التأثير في المجتمع، بتكويناته السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية عامة. هذا فضلا عما يحدث على صعيد الأنْوية الفردية، كثيرا ما تُغفل ويُتجاهل دورها خارج، أو بمعزل عن المأسسة، والحال أن تكنولوجيا الاتصال أحدثت ثورة في هذا الصدد تفجر النسقي والمعهود. يلي هذه الملاحظة أن الاستعمال الذي يعطى لكلمة اعلام في العالم العربي قلَّ أن يرتبط بوضع المؤسسة، وهذه ليست مجرد هيئة سياسية أو نقابية، أو أي فبركة تعاونية تصدرجزافا أو بصفاقة أي «Feuille de chou» حسب التعبيرالفرنسي المناسب؛ انه ينصرف الى جهات تطبع أوراقا، أو ترسل نقيقا، وتبث صورا مشتراة، تصب فيها أنهار من الثرثرة بلا حدود. نرى أن استعمال المصطلح في هذا الباب مع الافتقارالى الوضع الضروري لوجوده، نعني «الوضع» كمقابل لـStatut» بالبنود القانونية والأنساق الثقافية المدينية المشترطة بها ـ والاعلام بالمناسبة ليس نتاج ثقافة أرياف ولا خطاب غوغاء، حتى لو بدلت جلدها صنيع الثعبان لترتدي مسوح السادة والرهبان ـ؛ انه استعمال اذ يشوه الدال يبتر المدلول، وبالتالي يدعو الى التشكيك في الاستخدام الاصطلاحي، وينسب الى أقصى حد توصيفات واستنتاجات، ان لم يخلّ بها كلية، تحفل بها دراسات وأطاريح، وتدرس، زعما، في معاهد متخصصة اسما، دعك من عشرات الندوات ومثلها الحلقات الدراسية، والحال أن هناك خللا أصليا، أساسا، على مستوى العلاقة بين الدال والمدلول يستعصي بسببه حصول الدلالة.

ان استخدام المصطلح بذاته يستوعب مضمونه أو يسقط بدونه، فالاعلام مضمونٌ فضلا عن كونه شكلا وأسلوب تعبير، وبلغة الماركسيين فان العلاقة الجدلية بين العنصرين هي ما يصوغ حدّي القضية، لتوجد أو تنتفي، لتسكن أو يحدث الصراع (= الجدل) أولا يكون اعلام.

والمضمون ليس هو ركام معلومات، تجميع أقوال وتفريخ تصريحات، اصدار بلاغات وكتلة مديح مرة وادانات أخرى. لا ولا الشرح المذهبي للايديولوجيات، واطلاق نار الافتتاحيات حسب حرارة المناسبات، ومن قبيله ذرف الدموع على الحقوق المنتهكة والبشرية، وطنية أو أجنبية تفترسها الآفات. ما هو كذلك اصطناع منابرالدفاع عن هذه الحقوق أو ببساطة لتزويرها، وهذا كله، ولا شك، يُستخدم فيه الاعلام، وعند الملتزمين الأورثودوكسيين لم يوجد الا لهذه الغاية، شأن الأدب، تماما، عند دعاة الواقعية الاشتراكية كاتبه/قائله صاحب رسالة، ومحموله الرسالة ولا شيء غيرها أو الى «مزبلة التاريخ!» لكنه لم ولا يصنع مضمونه اذا نحن لم نسوّغه للآني، لمفهوم البلاغ، وارتقينا به بعد انجازالمهمة الخبرية، جوهر الوظيفة الاعلامية، الى مستوى صياغة وخلق المعنى، بانتاج المعنى بأدوات المعطى وفوق تأثيراتها كيفما كانت. ان مصطلح اعلام، والحالة هذه، سيتخذ مضمونا ثقافيا، ايتيكيا، لا ايديولوجيا، دغمائيا ولا سوقيا، بطبيعة الحال، ولذا يستوجب تبلور مناخه الثقافي، مناخه الحضاري، وعُمُد وشروط التبلور الحقيقي، مع انتاج ما يشكل هويته، ويبرهن على وجوده، بقوة وسلاسة معا.

عالم عربي

نلتقي في محطة ثانية بتسمية «عالم عربي» تثير من الالتباس حاضرا أكثر مما أثارت من الوضوح المفترض أمس، ولا شك أن تدوينها على الوجه الذي نرى هو من باب العرف أو التسليم بواقع أكثر منه الاقتناع بهذا الواقع. أكبر دليل في هذا الصدد أن الجامعة العربية الآصرة الرسمية بين الدول المنضوية تحت لواء هذا «العالم» تخلت عن التسمية ـ المصطلح مستبدلة اياه بـ«المجموعة العربية»، وبصرف النظر عن الداعي لتحويرمماثل فان هناك سببا «وجيها» وراء صنعه لا مجال للافاضة فيه، لا بأس ان أشرنا الى أن جذره أبعد ما يكون عن التكيف مع عنصر الملاءمة في المنتديات الدولية ومعها، ليصبح دليلا اضافيا عن انفصام عرى هذا العالم.

انه من الطريف حقا أن نجد أحزابا عُرفت في الماضي القريب باقتناعها القومي الى جانب نهجها الاشتراكي لا تجد غضاضة في تبني الصيغة المستجدة، وكأنها تخلع قميصا بقميص، لتتلاءم هي مع تأثيرات عرقية وسياسوية فشلت سابقا في تدبيرها، وتسعى حاليا بواسطة «خلطة» اعلامية تحديدا للاستفادة منها للاهداف والآجال العاجلة.

هل نحتاج الى وصف التفكك، أم الغياب الجدي للهياكل الفعلية الفعالة لتشخيص كيان التسمية، أم ذرائع الخارج لهدم كل كيان؟ هل من الضروري سرد المعلوم في سيرة جيل جديد بيننا، يريد أن يخلع نفسه مما رسمه الأجداد حيث كان عالمنا موجودا ولو في وحدة صورية، هي المشروع المأمول دائما، عند الخائبين والمحبطين، مثلي ربما؟ جيل لثقافة اذ تزعم حق التعدد العرقي، والتأصيل الهوياتي، والتعبير الثقافي الحر، انما تنزع لاقامة عالم على حطام آخر لم يتحقق يوما الا في صورة المشروع الحلم، وحلمها هي سُيمنى بفشل مضاعف لأنه عديم «التواصل» مع مجاله الطبيعي، مع التاريخ، وأصبح جزءا من رؤية «الآخر»، واحدى الأدوات التي يستخدمها هذا الآخرالمزعوم في الكيفية التي ينبغي أن ترسم لعالمنا وشعوبه وسياسته، وطبعا لغته وثقافته. يبقى بعد هذا أن لا شيء يمنع، في نهاية المطاف، من استعمال اسم جاهز، مشبع بالمعنى ومتخم بالاحالة، ذي عمق تراثي عابق بالتلادة والغنى، كذا المحن والتجارب المريرة التي لا بد أن تمتحن فيها كل الأمم العريقة. لا بد أن نقول، بل ونتشبث أنه مبني على تحصيل الحاصل، واذا كان خصوم هذا التحصيل داخل «المجموعة» وخارجها خاصة يتكالبون على ضربها، متكاثفين متناوبين، فلمعرفتهم أن كيان أمة ليس هياكلها المادية وحدها، ولا مواثيقها دستورية وسياسية وقانونية وغيرها، بل والى جانبها وعضدها العقيدة المتأصلة والوجدان الجمعي والمخيال المشترك. نحن المغاربة، مثلا، نعلم حق العلم أنها العناصرالتي تلم شملنا، وتقيم حوارنا، وتشدنا بألف عروة الى حدود بعيدة عنا اسمها الجزيرة العربية، ولكن كل جسد فينا وحده حيّ يتجاوب فيه آذان مسجدها الحرام وهالة كعبتها. لا بأس، حتى ولو ظهرنا عند بعض نسوق اعتبارات ذات طبيعة «عاطفية» مصطبغة بحنينية قومية باتت ممجوجة حد الادانة. ليكن، فهذا بالتأكيد هو العالم العربي القائم فعلا، لا المراد تشكيله، ورسمه على مقاس أكثرمن مشروع وخريطة، وخطط تدميرية وتوسعية بوسائل شتى. يقينا، أيضا، أنه العالم الذي نحتاج الى مزيد فهم له ـ على الأقل لنعرف أكثركيفيات اشتغال اعلامه، وقدراته، في قلبها التواصل محوراشتغالنا ـ ومن ثم فالفائدة مزدوجة ومضمونة بالفهم، وفي الأخير سواء قبلنا التعامل مع التسمية في حمولتها الماضوية، وبمذاقها الوجداني، أو انسقنا مع دعاة تيارالعولمة والنهج المعولم، وكل نزعة غيرهما ذات تصور مضاد لما سلف، فلنعلم أن لا مناص من تدقيق التسمية ـ المصطلح في كل مرة نضعه على محك الجدل، وفي رهان التواصل، لأن هناك دائما هوية قائمة في الجهة الأخرى التي نتقدم نحوها، وما نراها ستتواصل مع العدم، لا ولن تحفل بالتابع والصدى.

التواصل

فان جئنا الى التواصل، فاننا واجدون أنفسنا في حاجة الى ترتيب الأولويات في مستويات اللغة والاصطلاح والغرض. وفي هذا التثليث يحضر تاريخ بأكمله، ذلك أن ثقافة التواصل، معه التسامح، لا ينسجم منطقها ان صادرت الوقائع وغيّبت الغيوم الملبدة، كناية خفيفة عن سجل الاستعباد والاستعمار والهيمنة، ضمن شريط حالك ما زالت حلقاته ومشاهده تتوالى، تعرضت فيه المدونات الثقافية الكبرى لعنف شديد، أهم وأخطر مما يمكن أن يصيب اعلاما حاضرا هشا أساسا ويمكن أن تعصف به أي ريح. ان كلمة التواصل لغةً مشتقة من وصل، وصلت الشيء من باب وعد و (صلة) أيضا. ووصل اليه «وصولا» بلغ. والوصل ضد الهجران. وبينهما (وصلة) أي اتصال وذريعة. و (توصل) اليه تلطف في الوصول اليه. والتواصل ضد التصارم، «الصحاح للرازي، مادة (وصل).» بهذا المعنى، اذن، جرت على الألسنة في سياق الاتصال بين الأقوام والتعارف بينهم على سبيل بناء المجتمع البشري وتوطيد عمرانه، كما دقق في ذلك ابن خلدون في مقدمته، بشرح رائد. فهمٌ نجده مضطردا عند جميع الأمم، وسعت اليه وبلورته بطرق وأدوات مختلفة معلومة، لا تحتاج الى تنويه.

التواصل والاخر

أما التواصل المعتمد في مجال الاعلام تحديدا، وفي الحياة المعاصرة مجسدة بهيئات عملها ومؤسساتها الباهرة ومتطلباتها المحفزة بتكنولوجيا الحداثة، فهو ما أنجبه الغرب أولا، أي «الآخر» ليصدره لاحقا الى مستعملين خارج حدوده. ولا يقتصر الأمر على المظهر التقني الحداثي بل يتعداه في العمق الى جعل التواصل والحديث عنه تيمة مركزية في المؤسسة العصرية، وتحويلها الى «أيقونة» في السيمياء الجديدة لتدبير المقاولات وطرق التعرف عليها وكذا نجاحها. حتى اننا نستطيع أن نتحدث بلا حرج عن «عبادة» جديدة بهذا الاسم، يراد لها تعويض قنوات الربط والحوار القديمة، تلك التي كانت محصورة في أطر ثقافية كلاسيكية، والاعلام التقليدي أحد مظاهرها، ولتُتخذ وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الربح والانتشار. ما يُفهم منه أنه تبدل في مقولة القيم ونسقها، تلك التي اعتمدت أساسا مبدأ الاقناع بهدف، أو مهمة أخلاقية أو ايديولوجية. على كل، فان هنالك انسجاما بين ما مسّ الأدوات التواصلية وانضاف اليها وبين الوظيفة المسندة اليها، بما يعني تعالقا تاما بين الشكل والمضمون، يسنده انسجام شمولي مع المجتمع الذي يتحرك فيه نظام التواصل ويسري فيه خطابه. وهو ما يبدو معكوسا تماما في مجتمعات تكتفي بالاستقبال أو اعادة انتاج أحادية الجانب في النظام المعني، طالما أنها اما تعبئه بخطاب متنافر معه، أو تستنسخ بطرق نمطية ما يمكن أخذه من مصادره، والآخرون ليسوا في حاجة اليه اذ يردّلهم صورتهم، ناقصة أو مشوهة في غالب الأحيان.

التجاذب بين عالمين

هذا ما يفضي بنا الى كلمة/ مصطلح «الآخر»، بيت القصيد في الموضوع الذي نحاول اعادة البناء. موضوع طرفاه «أنا» اعلام عربي، و«آخر» اعلام أو ثقافة أو سياسة أو جمهور غربي أو أجنبي غير عربي عموما، فيما قاعدته خطاب التواصل، ورهانه القدرة على ذلك. ومن الواضح أن الطرف الثاني في هذه الصيغة كلها يعدّ وحده تيمة مستقلة تتقاطع فيها المعاني والدلالات، وتتضارب المفاهيم والتأويلات، متنازعة بين التاريخي الاستشراقي، والاستعماري الاستعلائي، يلتقيان في قطب المركزية الأوروبية؛ وبين التنويري التحديثي بمختلف وجوهه العقلانية والتمدينية والثورية. هي تيمة تمثل خلاصة تاريخ طويل وبالغ التعقيد من الصراع ما دام محورها هو التجاذب والتوتر المستمران بين عالمين ذوي تاريخين مختلفين وثقافتين ومنظومتي قيم، فيهما المشترك الانساني، ويفصلهما العدائي نتيجة المصالح

ومطامح صناعة المستقبل على مقاس الهيمنة في كل المستويات. قبل أن يصبح «الآخر»، لنقل نموذجه في تعددية مراياه العاكسة قضية الاعلام العربي، فلقد كان وما زال قضية بحث العرب منذ وعي النهضة الأولى في أواسط القرن التاسع عشر عن صورة التحديث والتقدم، تنقل الأمة مَن حال الانحطاط والتأخرالى مرتبة الرفعة والتمدن، التي من بين شروط بلوغها اكتساب المعارف الحديثة التي أهلّت الغرب وأمدّته بالتفوق حتى طرق باب المشرق والعرب جميعا بتحدي العلم وقوة المدافع. لقد كان الفكر المغربي سباقا الى حصر الموضوع، ومن ثم أشكلته نظريا وتحليلا في البحث الرائد للأستاذ عبد الله العَروي المعنون «الايديولوجيا العربية المعاصرة» في نهاية الستينات، وفتح الباب بعده لسلسلة دراسات وتأملات باحثي المشرق العربي حول تيمة الخلاف هذه، ظلت في الغالب حبيسة المقاربات التأريخية والوصفية، أو ذات المنحى التبشيري أو الايديولوجي وحيد البعد. فيما طمحت محاولة العروي الى أبعد من تشخيص لحظة الصدام وتداعياتها كتحصيل حاصل بيد المؤرخ، الى رسم مفاصلها الفكرية وضبط اولياتها، ومفهوم رؤاها، وأخيرا وليس آخرا نمذجة المضامين الثقافية للآخر بتعيينها، كما تبلورت عبر سيرورات تاريخية معينة. ويعلم قراء «الايديولوجية» النابهون، التي لم تفقد تحليلاتُها نضارتها حتى وهي لم تعد معاصرة، بأن مسار الثقافة العربية الحديثة، في مجمل تعبيراتها الابداعية واقتراحاتها النظرية، وما اختطته من «اختيارات» اما ايديولوجية بحت، أو سياسية حاكمة، أو مناهج تربوية ومستقبلية، قد نجمت عن اتباع النماذج تلك، سواء بالتقليد أو الاستيحاء، على نحو صحيح وتجريبي مجازف في آن، وأن نجاحاتها واخفاقاتها مرتبطة بمقروئية النماذج المعطاة وبالمفاهيم المكتسبة عنها، جلها مؤولة على منوال عرضي، ومبتور من جذره المعرفي، فضلا عن سياقاته الموضوعية. وبما أن موضوعنا ليس هو أطروحة العروي التاريخانية الشهيرة في العلاقة مع الغرب، نكتفي بالالماع الى أن الباحث المغربي لفت الأنظار مبكرا، وقبل أن «تتلوث» مسألة التواصل في مستنقع الاستعمارالجديد، ويتوسع مد ايديولوجية الاستقلالات الوطنية بكل مضامينها الوطنية والقومية والتحررية مطلقا، الى أننا ـ لنقل نحن العرب، ما دمنا بصدد اعلامهم ـ ازاء معضلتين يتحدد بهما وجودنا، وتتدخلان في صوغ هويتنا: الأولى، حتمية تاريخية اسمها الغرب، ومصطلحها هو «الآخر» يلاقينا حيثما نولّي وجوهنا. والثانية التعدد الذي يصدره الغرب عن نفسه، المرايا لا المرآة، العاكسة لصوره، لا صورته. جماع الحدين هو ما ينتج اشكالية الثقافة العربية (الايديولوجية العربية المعاصرة) المتبدي اما في حيرتها، أو انتقائيتها، أو نزعتها للتوفيق بين الصور المرسلة اليها، تصنع بها محتواها وشخصيتها في الزمن المعاصر.. وبها ستتواصل مع ذلك «الآخر».

عقبات امام التواصل

ان ما يعنينا في هذه الخلفية، المختزلة جدا، هو التنبيه الى أن هنالك أكثر من عقبة تثوي وراء عملية أو منشد التواصل، وأن معنى القدرة، ان نحن حصرناها في مادة الاعلام وميدانه وحدهما، تتهافت دونها المؤهلات المهنية والقدرات التقنية وكل نزعة ارادوية لترقى الى مرتبة التمثل الشمولي لمكونات وسياقات ورؤى العالم لهذا «الآخر» (الأجنبي) الحقيقي أو المفترض أو المزعوم. واذا كان مبحث العروي قد رسم، أو بالأحرى استجمع ملامح التيمة وبؤرها المتعددة، ليختار منها بؤرة اعتناق عقلانية التنوير بمسارها المادي والحقوقي اللاحق أي التاريخانية، باختصار، هكذا جعل الغرب موضوعا أو نظر اليه على أنه كذلك، بينما برزت/ تبرز حاليا عناصر تفكير وسلوك ومشاعر في المجتمعات المغاربية والافريقية، هذه تنزع الى تعريف «الآخر»، وهو بالنسبة الينا الآن جارنا الشمالي اسبانيا أو فرنسا الأوروبيتان بأن تُنسب اليه وتلصق به جملة الصفات والخصائص والخلائق التي تميزه عن «الأنا»، وبطبيعة الحال فان تبدلات الأنا تُخضع الغيرية الأجنبية بدورها لمسلسل تبدل متداوم، فضلا عن كون «الآخر» لا يعود مستقرا قياسا بمخاطبه، المتواصل معه بشكل أو بآخر. وهذه النظرة تغفل عن هذا الفهم، وتسقط في «مطب» أنوية مركزية ضد تُبنى بها صورة الأجنبي أو تتخذه ذريعة لاثنية أصولية، متناسية عمدا أن تاريخ «الآخر» و«الأنا» تجمعهما لحمة الصيرورة، من جهة، وأن هذا «الآخر» أضحى، ومنذ أمد، الا في عيون الغافلين، جزءا من أناي، من جهة ثانية، وهذا ما يزيد المهمة، كما نرى، مشقة. لا غرو أن النزعة اياها تجعل التواصل متعذرا ان لم تقطع عليه الطريق، بزرع ألغام سوء الفهم والاسقاط فضلا عن النية المبيتة، لكنها، في نظرنا، تمثل رد فعل الثقافات القومية الجديدة، أو الطامحة الى كينونة مستقلة، على سلوك غربي دام واتصل منذ المرحلة ما قبل الاستعمارية، ولما بعدها، امتدادا الى غطاء عولمة متحكمة يراد فرضها بنسيج واحد، وألوان آخرية محض. وعندنا عشرات التمثيلات في الثقافة الغربية تصب في هذا المجرى، لرسامين، وروائيين، وكتاب رحلات، ووصّاف، وحكواتيين، دعك من المخبرين والجواسيس والمستطلعين في قوافل التجارة وارساليات الاستكشاف؛ هؤلاء جميعا ، كل على طرازه رسم الصورة المبتغاة لديه لـ«مشرق» هواه، أي كما تعيد انتاجها (بمصطلح سوسيولوجيا الأدب الماركسي) حوافز الثقافة الغازية، وتستعذبها الاستيهامات الذاتية الصرف، سواء جاءت مصداقا لجانب من الواقع أو لسان خيال مريض، نعلم أن هذا كله يدخل عند نقاد الأدب والفن في خانة الرؤية العجائبية. لا أحد في النهاية يستطيع أن يمنع المبدعين والرحالة والشعوب كلها من تشكيل ما تشاء عن شعوب أخرى، لأن أهم ما في الانسانية غناها، وهو غنى يسهم فيه تعدد وتنوع الأعراق والثقافات، وبكل تأكيد، أيضا، اختلاف المنظور في ما بين هذين القطبين المركزيين الى بعضهما البعض مما ينتج تنوعا اضافيا يغني البشرية جمعاء، من غير شك. على أن لا يتم ذلك على حساب تشويه تاريخ الشعوب والاستخفاف بأديانها وقيمها، ومن فوق هودج تعالي الأنوية الغربية، وبأدوات مغرضة لتسويغ الخطط الاستعمارية والهيمنية، وذاك بعض ما تمرغ فيه جزء من تاريخ الاستشراق، ويتمرغ فيه في زماننا المركب هذا، مفكرون ومحللون وبطانات مذهبية تسري أفكارها في المجال الغربي، هذا «الآخر» الذي يفترض أن نخاطبه دائما ونتواصل معه، سريان السموم، فتتهدم جسور الحوار القائمة، تحل محلها أجواء العداء والاستعداء، لا أظنني بحاجة للتمثيل عليها، تنفصم العرى، اذن، وهي منفصمة حقا بشكل مروّع، فتصوروا معي أي قدرة خارقة ينبغي أن يمتلكها الاعلام العربي ليفهم، أولا، وضعا على هذه الدرجة من التركيب، ثم ليصوغ له المذهبية والأخلاقية اللازمتين ليحسن التواصل... مع من؟ مع الغرب!

محاولة تركيب: تفكيك الرؤية الأحادية

لعل التركيب سيصبح الآن ميسورا، بعد التفكيك المقصود الذي قمنا به للمكونات التيمية للموضوع قيد الدرس، بغية توفير فهم مخصوص بها، ولنبرز، من وجهة نظرنا، عوائق والتباسات كثيرة تحف بمعاجلته. انه عندنا نوع من التركيب يتم بتطوير بحث الموضوع على ضوء المعطيات السابقة، ولمحاولة حبك شبكة خيوطه مرة أخرى على ضوء الواقع والممكن للوصول ربما الى ابدالات تبدو مطلوبة في هذا الباب. أول خطوة في هذا الصدد تقضي بوصف هيكل الاعلام في العالم العربي بأنماطه التقليدية، صك ملكية واشراف ثلاثي التوزيع يملي في كل حالة شروطه ويُخضع لنواميسه:

اعلام الدولة؛ اعلام الأحزاب والمنظمات التمثيلية؛ اعلام الخواص، وهو أضعف حلقة في هذا التوزيع. لم يصبح للتعبيرالأول الوجود المميز والطاغي الا بعد فشل المشاريع السياسية الديموقراطية، وتغلب التيوقراطية والعسكرتارية على أنظمة الحكم في العالم العربي. وهي اما كممت الأفواه، أو قننت حرية التعبير الى أقصى حد، ووجهتها على الخصوص لصالحها. بموازاتها، وفي خطها، عملت الصحافة الحزبية، لا تملك الا الورق ما دامت الدولة المتسلطة تحتكر القطاع السمعي البصري، وهي تتبنى، بدورها، منهجا أحاديا، ووظيفتها الأولى الترويج للمذهبية الحزبية ولأنشطته ورسم الهالة الكاريزمية لقادته. في المرتبة الأخيرة الاعلام الخاص، يحلو لمالكيه أن يسموه «المستقل»، قياسا بالنوعين السابقين، واستقلاليته في الواقع محدودة جدا، لارتهانه الى مصالح محددة، مالية وسياسية بالمساومة، ولكونه يقلص من درجتها عندما يتصدى لأحد الطرفين، لا بالنقد والاعتراض وهو طبيعي ومشروع، ولكن بطرح برمجة مغايرة تضعه في مرتبة الهيئة الحزبية، ولدينا منه في المغرب طرائف وغرائب. لا خلاف في أن اعلاما معطوبا كهذا من الصعب أن يكون مؤهلا للمطلب المنشود. لنواصل تعداد الأعطاب : يفتقرالدولتي، والحزبي، زيادة عما سلف، الى مقدرتين أساسيتين ليتأهل لأي تواصل، مع محيطه، أولا، وبعده خارجه. أولاهما، الكفاية المعرفية التي لا يماري أحد في أنها عُدّة الصحافي قطعا، وفي أيامنا هذه لم تعد مسحة ولا ميزة شخصية بل مؤسسية، بمعنى أنها تتجاوز نطاق الثقافة الفردية، الضرورية بكل تأكيد، الى الوفرة المعلوماتية التوثيقية، متعددة الأبعاد والاختصاصات. وغياب هذه الوفرة، أو ضآلتها على الأرجح، لهو أمر مشهود في اعلام العرب، ويحول حتما دون التعرف والتعارف، وربط الصلة، بفهم جيد للآخر تضيع معه في الآن فرصة أفضل لفهم الذات. ثانيهما: ضيق الأفق الذي يطبع عموما ذهنية القائمين على هذا الهيكل الاعلامي، مسؤولين وصحافيين، اما «مناضلين» وحيدي القرن، أو مأجورين، مغلوبين على أمرهم. ان من يزعم امتلاك الحقيقة مطلقا، أو يضع نفسه في مقام «المهدي المنتظر» لا يمكن اتخاذه جسرا ولا سفيرا نحو الأجنبي، بأي حال. ولا نظن الخاص أو «المستقل» يشد عن القاعدة بحكم التربية المشتركة لأصحابه بما يجعلهم يصبون في قالب واحد. والحق أن فقر هذا الاعلام، بل ادقاعه الذي لا يضاهيه الا الفقر المهول للأغلبية الساحقة من ساكنة عالمه ليزيد من حصرالأفق وعمى النظر.اننا، أو المحترفين المطلعين خاصة، نعلم أن الاعلام في الغرب، بأطرافه الأوروبية والأنجلوسكسونية، يعتمد، اضافة الى المصادر المعهودة في المهنة، على مراكز الأبحاث، ومواقع القرار، والأجهزة الاستخباراتية الأولى في المعلومة، كما يعتمد شبكة مخبرين، ونافذين في جميع الجهات النافذة، لا يقتصر في علاقته على حزب أو تيار أو نصير واحد، وهذا طبعا دليل سعة أفق، وبرهان على الفهم بأن قراءة الواقع على كل الأصعدة، ومنه صناعة الرأي العام، والعبور الى مختلف المواقع في الداخل والخارج، رديفه سعة الاطلاع. بالمقابل، فان هذه الأطراف تستخدم المؤسسة الاعلامية بذكاء في مناوراتها، تعي أن لا شيء يوجد اليوم أو يأخذ قيمته بدون الاعلام، والمجتمع كله في الغرب يدور حول هذا القطب؛ لقد كنا نقول ونحن في بداية دراستنا في فرنسا بأن هنالك نوعين من الطقس في هذا البلد: الذي تعيش مباشرة في يومك، وطقس تتعرف عليه كل مساء مع النشرة الجوية للراحل ألان جيلو بتري في القناة الأولى، وهو الأوكد، كيفما كان الحال. أيّ تواصل يستطيعه اعلام الساسة والقادة و«صناع القرار» كما يقال، في بلاده اما يحتكرون الأخبار، أو يقطعون المعلومة من لحمهم، أو لا يملكون لا صلاحية ولا شجاعة التنفس بها، حيث الاعلام وظيفته الأولى تبجيلية دعائية. حيث الطرق المؤدية لمعرفة أي مصير يراد بالعباد والبلاد مفخخة بالألغاز، ودونها الأشباح والأصفاد، أحيانا. حيث المتحكمون فيه ومالكوه لا يقيمون لهيئة هذه المؤسسة حسابا يُذكر، اللهم حين تنتقص من مهابتهم، أو تتحرش. كيف وهم لا يقيمون أساسا اعتبارا للثقافة، للبحث العلمي، للمفكرين، للمبدعين، وان فعلوا جاء تعاملهم معهم كألهيات ظرفية وأدوات تأثيث لمشهد مصطنع. هل بامكاننا أن نأمل أن يقوم الاعلام في العالم العربي بأي نوع من التواصل الجدي،المنتج، وهو ينمو ويتململ في مناخ سياسي واجتماعي يسوده فقدان الثقة، وتتحكم فيه الأداة العسفية تتنزل قرارا ورأيا لا راد لقضائه، لا يكون بوسعها نشر الخبر ان طالته، والحقيقة ان أدركتها، ولا تكوين صورة موضوعية تنقلها في مدار التبادل مع المحيط الدولي مقابل ما ترغب في أن تتلقاه.

هل ثمة شيء يخفف من سواد هذه اللوحة، أو قادر على تقديم نقيض لها، بما يجعل فكرة التوصل المنشود ممكنة وفاعلة؟ للحصول على بعض الجواب لا بد من فرز طريقتين في التواصل مع الآخر: واحدة، مناطها الصورة التي نقدمها عن أنفسنا له، في جميع مرافق حياتنا، وأبعاد تاريخنا ووجودنا، مكتوبة أو مسموعة، واليوم مرئية بكثافة. ان الاعلام أداة ووسيط ومرآة. هذا المصدر وحده كاف لربط الصلة أو قطعها سلفا، دعونا نسميه التواصل العمودي بما أنه يدور في محورنا الخاص، ونحن من يتحكم بالدرجة الأولى في صنع مسلسله وتوضيب حلقاته على هذا النحو أو ذاك، اما نبيع صورتنا بشكل جيد أو نتلفها. وثانية تتعلق بلغة/ لغات التوصيل، وعندئذ فان المقصود تحديدا هو الاعلام المسوّق في العالم العربي بلغة/ لغات أجنبية، عندنا في المغرب، في المغرب العربي كله، منه ومعه تجربة تراكم طويلة، أظن أنه يحتاج الى حلقة خاصة لتفي ببحثه. لكن، وعلى سبيل الاشارة العابرة نسجل أن ما يتميز به عن العربي هو اللغة أكثر من أي «فتوحات» أخرى يمكن أن يجترحها في غفلة من الزمن الحاكم والذوق العام، ان شئنا. انه كان ويبقى خاضعا للبنية الوطنية ذاتها؛ أوليس قسمٌ من وطنيينا الكبار مزدوجو اللغة، أحيانا فرانكوفونيون؟! وبالتالي تتساكن فيه عناصر هذه البنية، تعجز لغة الأجنبي عن تكسيرها. واذا ما انصرف الظن للوهلة الأولى بأن اعتناق منابر اعلامية للغة أجنبية ربما عُدّ الوسيط الفعال لتواصل أمثل مع الخارج، فاننا نقول في الحال بأنه وهمٌ مزدوج، فاعلامنا الفرنسي/المفرنس انما يتواصل مع شريحة المتلقين المترعرعين في أحضان هذه اللغة، بينهم من يدين لها بكثير ثقافة وسياسة ومنفعة، باختصارهي بوصلته للعالم. انه، اذن، لا يتواصل الا مع ذاته، قل مع آخر بات يسكننا أو جزء من تركيبنا اللغوي والثقافي، وحتى كشريك مؤثر في سياستنا الكبرى. أي تواصل، والحالة هذه، سيقيمه «الآخر» الأجنبي في الضفة الأخرى، مع من يسكن ضفة أبي رقراق وحلمه أنه يسبح في مياه تلك ليل نهار؛ لا، التواصل يتطلب الزواج شرطا، وبين طرفين متمايزين لغة وثقافة ومخيالا، أما اذا حدث التماهي، ومنه التبعية وفقدان حرية القرار وصنع المصير وانتفاء الندية، عندئذ يسقط الموضوع جزءا وكلاً، وقتئذ، ينكفئ ما نبغيه تواصلا أفقيا على محور عمودي أعوج.

اعلام الدول النفطية والبترودولار

والآن، ان عدنا الى العربي الخالص لنتقصى اضافات دالة تخرج عن المألوف، عن انتاج وممارسة المؤسسة الرسمية، والهيئة الحزبية، فلن نجني غلّة أكثر، والسبب أن الفرع يتبع الأصل، لم يعرف ولا استطاع احداث القطيعة، التي لا مناص لها من تغيير البنية جذريا، وهذه ستسمى ثورة، وعليه لا بد من تغيير موضوع البحث ومصطلحاته ومنهجيته، رأسا على عقب. بعيدا عن كل ثورة وهرج ومرج، لنلتحق بما صار يسمى اعلاما عربيا جديدا، يريد مسايرة ركب التطور في الاعلام الأجنبي، واستخدام أدواته ومؤهلاته كافة، على رأسها المتحقق في تكنولوجيا «الميديا». انه اعلام الدول النفطية أو البترو دولار، انطلق، في بداياته، من عواصم أجنبية، بدعوى العمل في مناخ الحرية، بمعنى هربه من عواصم لا تنعم بالحرية، فأصدر اليوميات والأسبوعيات والطبعات الدولية، وأحدث «ثورة» في الشكل الصحافي، وتنويعا في المادة والعرض، وأظهر انفتاحا محسوبا على قضايا العالم الخارجي ومفاهيمه وسياسته وتقليعاته ليكون عربون انفتاح أشمل لجهات تمويله، شاغلها تقديم صورة منقحة عن أنظمة وحكام، ووضع نظارات ملونة على عيون العرب والغرب معا. اعلام لم يعدم جيشا جرارا من «عرب الخدمة» (بالتعبير الفرنسي) تكفل بتنفيذ الخطة، وتنظيم طقوس المزاد اما بين الأنظمة نفسها، أو هي تتصور أنها تتعاطى مع الأجن